جامعة عين شمس
كلية التجارة
إدارة الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

دور الدولة فى زيادة الرفاهه الاقتصادية للمجتمع المصرى من خلال تعظيم الإستفادة من قطاع الصناعات التحويلية

Government Role of Increasing the Economic Welfare

of the Egyptian Society through Maximizing

Utilization of Manufacturing Sector

رسالة للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى الاقتصاد

مقدمة من الباحث/ **أشرف حلمى سلامة**

تحت إشراف

أ.د/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة عين شمس

د/ نهال مجدى المغربل
رئيس مجموعة التخطيط والموازنة
وحدة دعم اللامركزية
وزارة التنمية المحلية

2011

Ain Shams University
Faculty of Commerce
Postgraduate Affairs
Economics Department

Government Role of Increasing the Economic Welfare of the Egyptian Society through Maximizing Utilization of Manufacturing Sector

Doctor of Philosophy of Economics Thesis

Submitted by

Ashraf Helmy Salama

Under Supervision of

Dr. Farrag A.Ezzat
Professor of Economics
Ain-Shams University
Faculty of commerce

Dr. Nihal El Megharbel
Head of Planning &
Budgeting Component
Decentralization Support Unit
Ministry of Local Development

2011

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

حاولت الدراسة التركيز على تحليل كفاءة توزيع واستغلال الموارد المتاحة لمصر لتحقيق النمو الاقتصادى، وإظهار أهمية قطاع الصناعات التحويلية على مستوى الاقتصاد العالمى، ودراسة مكانته وتوضيح دوره فى الاقتصاد المصرى، مع توضيح دور الدولة فى دعم هذا القطاع والإرتقاء به، من خلال التعرف على المعقوات التى يواجهها هذا القطاع وتحليلها، ثم التعرف على موقع مصر التنافسى الصناعى من خلال مؤشرى الأداء التنافسى الصناعى ومؤشر القدرة التنافسية العالمى ومحددات كل منهما، ثم دراسة أوجه القصور التى تعانى منها مصر وفقاً لهذة المحددات.

وقد تمثلت خطة الدراسة فيما يلى:

الفصل الأول: الملامح العامة لنظرية الرفاهة الاقتصادية

وقد تناول الفصل تطور الفكر الاقتصادى فيما يتعلق بموضوع الرفاهة من فكر كلاسيكى، وحدى، وحديث وتوضيح دالة الرفاهة الاجتماعية لـ "برجسون".

الفصل الثانى: أهمية التصنيع ودور الدولة فى دعم النشاط الصناعى

وقد تناول الفصل مفهوم التصنيع وأهمية النشاط الصناعى مع توضيح دور الدولة فى دعم النشاط الصناعى.

الفصل الثالث: تطور قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى

وقد تناول الفصل دور قطاع الصناعات التحويلية فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر، والآثار التوزيعية للقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى، وتطور السياسات الحكومية لمصر وآثارها على القطاع الصناعى.

الفصل الرابع: تحليل كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد فى مصر

وقد تناول الفصل العلاقة بين الناتج والموارد المتاحة لمصر، وتحليل كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة لمصر، وكثافة التشغيل فى النمو الاقتصادى لمصر.

الفصل الخامس: الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية

وقد تناول الفصل الملامح العامة لظاهرة الطاقات العاطلة، وتطور ظاهرة الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر وأسباب ظهورها، مع توضيح دور الدولة فى علاج ظاهرة الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر.

الفصل السادس: القدرة التنافسية للصناعة المصرية

وقد تناول الفصل الصناعة المصرية والطلب العالمى، ومؤشرات ومحددات القدرة التنافسية الصناعية وموقع مصر منها من خلال مؤشرى الأداء التنافسى الصناعى ومؤشر القدرة التنافسية العالمى.

الفصل السابع: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية

وقد قام الباحث من خلال هذا الفصل بقياس الكفاءة الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية، وتقديم نموذج احصائى مقترح لقياس أثر بعض محددات القدرة التنافسية الصناعية على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بالنسبة إلى كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة فى مصر فقد إتضح أن:

أ- أولويات إستخدام الموارد الضخمة التى أتيحت لمصر من الصادرات (سلعية وخدمية) وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات الأجنبية والمدخرات كانت مختلة، وإنها لم تصب بالدرجة الأولى فى خانة الإنتاج، كما أن تكلفة ما تحقق من نمو خلال الفترة من 1980 إلى 2009 كانت باهظة.

ب- يستحوز قطاع الخدمات على النسبة العظمى من الناتج المحلى الإجمالى لمصر، وأن القسم الأكبر من الخدمات فى مصر من الخدمات التقليدية ذات قيمة مضافة محدودة، وأنه على الرغم من إرتفاع نصيب قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد وعشرين، عنه خلال فترتى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة ببعض الدول التى حققت طفرة تنموية مثل الصين، وهو ما يعكس حالة التباطؤ التى يعانى منها الاقتصاد المصرى.

ج- أن نمو المدخلات المادية المستخدمة فى العملية الإنتاجية هو العنصر الحاكم فى تغيرات الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر، وهو ما أدى إلى عدم إستيعاب قوة العمل المتاحة لمصر، وإرتفاع معدل البطالة. ويرجع ذلك إلى إنخفاض مهارة العامل المصرى وضعف إنتاجيته.

2- بالنسبة إلى ظاهرة الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية المصرى، فقد إتضح أن:

أ- أحد الأسباب الهامة لظهور الطاقات الإنتاجية العاطلة فى هذا القطاع، هو عدم ملاءمة الإنتاج لحاجة السوق، وهو ما يدل على عدم ملاءمة الإنتاج الصناعى المصرى لحاجة السوق، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى الصناعى، ومن ثم عدم قدرته على التكيف مع أنماط الطلب فى السوق المحلى والعالمى.

ب- ساهم جانب العرض فى ظهور الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 30% فى المتوسط خلال الفترة (من 1998/1997 إلى 2007/2006)، والذى يعود الشق الأكبر منه إلى عدم توافر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

3- بالنسبة للقدرة التنافسية للصناعة المصرية، فقد إتضح أن:

أ- هناك حالة عدم توافق بين هيكل الصادرات الصناعية المصرية ونظيره العالمى، حيث أن الصادرات من المنتجات الأولية تستحوز على حوالى 60% من الصادرات السلعية لمصر فى عام 1995، بينما كانت نسبة السلع المصنعة تمثل 40% فى عام 1995، إلا أن هذة النسبة أخذت فى التراجع خلال الفترة من 1995-2008 إلى أن بلغت 20.7% فى عام 2008.

ب- حوالى 3% فقط من الصادرات الصناعية المصرية ذو محتوى تكنولوجى متوسط ومرتفع.

ج- حققت مصر مركزاً متدنياً وفقاً لمؤشر الأداء التنافسى الصناعى، حيث جاءت فى المركز رقم 71 عام 2005، وهو ناتج عن إنخفاض مستوى المهارات، وعدم القدرة على الإستفادة من الاستثمار الأجنبى المباشر، وأخيراً ضعف مستوى البنية الأساسية. كما حققت مصر أيضاً مركزاً متدنياً وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية الصناعية، حيث جاءت فى المركز رقم 70 عام 2010، وهو ناتج عن عدم القدرة على تحقيق الإستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى، وتراجع المستوى الصحى ومستوى التعليم الأساسى، عدم كفاءة سوق السلع، بالإضافة إلى ضعف مستوى التعليم العالى والتدريب، وأخيراً إنخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمى وتطويره وربطه بالنشاط الصناعى.

4- بالنسبة إلى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية، فقد إتضح أن:

أ- الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية العام منخفضة عن نظيرتها فى القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط مؤشر Malmquist للناتج الخاص بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية العام خلال الفترة من عام 1994 وحتى عام 2008، 0.845 (بإنحراف معيارى 0.5)، فى حين بلغ نظيره الخاص 1.074 (بإنحراف معيارى 0.16) خلال نفس الفترة. أما عن أداء القطاع ككل (عام وخاص)، فقد كان متوسط قيمة مؤشر Malmquist خلال الفترة 1.097 (بإنحراف معيارى 0.25)، حيث كانت قيمة المؤشر خلال معظم سنوات الفترة أكبر من الواحد، مما يدل على حدوث نمو إيجابى طفيف فى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة.

ب- تحسن الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر مستقبلاً مرتبط بإنخفاض معدل التضخم، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث

أن تحسن هذان المؤشران قد صوحبا بتحسن فى مؤشر Malmquist للناتج الخاص بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية. كما أن الإدخار المحلى والانفاق على الصحة لم يكن لهما تأثير على الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر، حيث أن تدهور هذان المؤشران لم يكن له تأثيراً سلبياً على مؤشر Malmquist للناتج الخاص بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية. كما أن نظام التعليم المصرى –رغم أهمية التعليم- لم يكن له مساهمة واضحة فى دعم الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر.

وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

1- بالنسبة إلى كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة فى مصر:

أ- ضرورة أن تعمل الدولة على تحقيق الاستغلال الأمثل الموارد المتاحة لها، والقضاء على كافة صور الإهدار الاقتصادى لهذة الموارد. حيث يجب القضاء على كافة صور الفساد (السياسى والاقتصادى) من خلال إطار مؤسسى قوى يعمل على توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعززة للإرتقاء بمستوى الأداء، كما يجب العمل على زيادة مستوى انتاجية العنصر البشرى والإرتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال تخفيض نسبة الأمية، ودعم نظم التعليم والتدريب والبحوث من جهة، والعمل على تحسين توزيع الدخول والثروات والحد من الفقر من جهة أخرى، حيث أن اتساع الفوارق بين الطبقات وإنتشار الفقر يؤدى إلى غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب فى ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادى، وهو ما يضعف الدافع لزيادة الإنتاجية.

ب- العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية لمصر وعدم الاعتماد بشكل كبير على قطاع الخدمات فى تكوين الدخل القومى نظراً لمحدودية القيمة المضافة لهذا القطاع. وبما أن قطاع الصناعات التحويلية يمتاز بأرتفاع القيمة المضافة المولدة فيه مقارنة بباقى القطاعات، لذا يجب زيادة مساهمته فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى لمصر.

2- بالنسبة إلى ظاهرة الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية المصرى:

أ- إعادة هيكلة مركز تحديث الصناعة، حيث أنه ومنذ أنشاؤه قد أخفق فى إعطاء دفعة لتحديث وتطوير الصناعة المصرية وجعل مخرجاتها ملائمة للطلب المحلى والعالمى.

ب- وجود سياسات حديثة للمخزون من الخامات والسلع الوسيطة اللازمة لإنسياب العملية الإنتاجية، وعدم حدوث إختناقات فى أى مرحلة من مراحل الإنتاج، كما يلزم أن تدعم الدولة سهولة إستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة الأجنبية اللازمة للعملية الإنتاجية، بحيث تكون متوفرة بالمواصفات المطلوبة، وفى التوقيت والسعر المناسبين، وذلك من خلال التعريفة الجمركية على هذا الواردات وسعر الصرف.

وبالنسبة لمشكلة نقص وتغيب العمال، فإنه يمكن علاجها من خلال الإنفاق على التعليم والصحة وتحسين جودتهما. وعلى الدولة أن تقوم بتزويد المناطق الصناعية ببنية تحتية جيدة وحديثة بحيث تضمن عدم تعطل العملية الإنتاجية بها. وأخيراً، يجب على الدولة فرض رقابة على تطبيق إشتراطات الأمن الصناعى، ومتابعتها للتأكد من إستمرار الإلتزام بتطبيقها، وذلك لتلافى الإختناقات الناجمة عن الحرائق والكوارث الطبيعية.

3- بالنسبة للقدرة التنافسية للصناعة المصرية:

أ- ضرورة العمل على زيادة الصادرات من السلع المصنعة، مع زيادة المحتوى التكنولوجى فى هذة السلع، وهو ما يمكن تحقيقه فى الأجل القصير من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، أما فى الأجل الطويل فإنه يلزم إعادة هيكلة وتطوير النظام التعليمى، مع زيادة الاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى، وزيادة الانفاق على البحث العلمى وتطويره وربطه بالنشاط الصناعى.

ب- ضرورة التركيز على العوامل التى تؤثر فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، وذلك من خلال تخفيض كل من عجز الموازنة العامة للدولة، والدين العام للحكومة، ومعدل التضخم. كما أن جمود الموازنة العامة -يتمثل فى ثلاث عناصر رئيسية: الإنفاق على الدعم، والفوائد، وأجور العاملين بالقطاع العام- يعوق الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية والصحة والتعليم، وهى القطاعات الرئيسية التى تؤدى إلى تطور رأس المال البشرى، ومن ثم رفع مستوى التنافسية فى مصر.

ج- ضرورة تحسين فعالية سياسات منع الإحتكار وتشجيع المنافسة.

4- بالنسبة إلى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية:

أ- ضرورة العمل على إحلال وتجديد معدات القطاع العام الصناعى، والإسراع بتطبيق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى هذا القطاع، حيث يتيح هذا النظام الإستفادة من الخبرات الإدارية والتكنولوجيا التى يمتلكها القطاع الخاص مع إحتفاظ الدولة بملكية المشروع.

ب- زيادة حجم الإستثمار الأجنبى المباشر الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، والذى أثبتت الدراسة أنه عاملاً حاكماً فى زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية. كما أن تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى من شأنه زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية، حيث أثبتت الدراسة أن إنخفاض واستقرار معدل التضخم يمثل عاملاً حاكماً فى زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية.

مستخلص الدراسة

أشرف حلمي سلامة، "دور الدولة في زيادة الرفاهة الاقتصادية للمجتمع المصرى من خلال تعظيم الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011.

قامت الدراسة بتحليل كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة لمصر خلال الفترة 1980-2009، ودراسة وتقيم الدور الذى لعبه قطاع الصناعات التحويلية فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر، مع تحديد المعوقات التى يواجهها هذا القطاع ، ودور الدولة فى التغلب على هذة المعوقات.

وقد قامت الدراسة بتقديم مجموعة من التصويات فى ضوء النتائج التى خلصت إليها الدراسة، والتى من شأنها أن تزيد مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى عملية التنمية الاقتصادية، بإعتباره قطاع ذو قيمة مضافة مرتفعة، ومن شأنه أن يعمل على زيادة مستوى الدخول، ومن ثم زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية للمجتمع المصرى.

الفهارس والمحتويات

قائمة المحتويات

الفصل	المبحث	الموضوع	الصفحة
الأول		**الملامح العامة لنظرية الرفاهة الاقتصادية**	1
		تمهيد	2
	الأول	الرفاهة فى الفكر التقليدى والفكر الحدى	4
	الثانى	التحليل الحديث لنظرية الرفاهة ودالة الرفاهة الاجتماعية	13
		الخلاصة	20
الثانى		**دور الدولة فى دعم القطاع الصناعى**	22
		تمهيد	23
	الأول	مفهوم التصنيع وأهمية النشاط الصناعى	24
	الثانى	دور الدولة فى دعم القطاع الصناعى	33
		الخلاصة	43
الثالث		**تطور قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى**	44
		تمهيد	45
	الأول	دور قطاع الصناعات التحويلية فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر	46
	الثانى	تطور السياسات الاقتصادية فى مصر وأثره على القطاع الصناعى	56
		الخلاصة	62

الفصل	المبحث	الموضوع	الصفحة
الرابع		**كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة فى مصر**	65
		تمهيد	66
	الأول	تحليل كفاءة النمو الاقتصادى فى مصر	67
	الثانى	تحليل كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة فى مصر	74
		الخلاصة	86
الخامس		**الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية**	88
		تمهيد	89
	الأول	الملامح العامة لظاهرة الطاقات العاطلة وتطور ظهورها فى قطاع الصناعات التحويلية المصرى	90
	الثانى	دور الدولة فى علاج ظاهرة الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر	107
		الخلاصة	109
السادس		**القدرة التنافسية للصناعة المصرية**	111
		تمهيد	112
	الأول	الصناعة المصرية والطلب العالمى	113
	الثانى	مؤشرات ومحددات التنافسية الصناعية وموقع مصر منها	123
		أولا: مؤشر الأداء التنافسى الصناعى	124
		ثانيا: مؤشر التنافسية العالمى	131
		الخلاصة	145

الفصل	المبحث	الموضوع	الصفحة
السابع		**الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية**	148
		تمهيد	149
	الأول	قياس الكفاءة الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية	150
	الثانى	نموذج احصائى مقترح لقياس أثر بعض محددات القدرة التنافسية الصناعية على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى قطاع الصناعات التحويلية	160
		الخلاصة	176
		نتائج الدراسة	177
		توصيات الدراسة	180
		مراجع الدراسة	182
		الملحق الاحصائى	190
		ملحق النموذج الاحصائى المقترح	242

فهرس الجداول والأشكل

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	جداول الفصل الثانى	
1-2	نصيب قطاعات الإنتاج السلعى من إجمالى الصادرات السلعية على مستوى العالم	191
2-2	نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية على مستوى العالم	191
3-2	التغير فى الصادرات السلعية على مستوى العالم ومستوى القطاعات السلعية المنتجة	192
4-2	تصنيف عينة من الدول وفقاً لمتوسط الدخل وسرعة النمو الاقتصادى خلال الفترة 1975- 2005	193
	جداول الفصل الثالث	
1-3	نسب مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى بعض المتغيرات الاقتصادية فى مصر	194
2-3	القيمة المضافة الصافية فى قطاع الصناعات التحويلية وتوزيعها على عناصر الإنتاج فى القطاع العام وقطاع الأعمال العام	195
3-3	القيمة المضافة الصافية فى قطاع الصناعات التحويلية وتوزيعها على عناصر الإنتاج فى القطاع الخاص والاستثمارى	196
4-3	معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ونسبة صادرات القطاع إلى إجمالى الصادرات السلعية، ونسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع إلى إجمالى صادرات قطاع الصناعات التحويلية	197
	جداول الفصل الرابع	
1-4	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، وموارد النقد الأجنبى، والإدخار المحلى	198

2-4	الهيكل القطاعى للقيمة المضافة الإجمالية	199
3-4	متوسط معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعات التحويلية لمصر مقارنة ببعض الدول	200
جداول الفصل الخامس		
1-5	تطور قيمة الطاقة المتاحة والإنتاج الفعلى والطاقات العاطلة فى قطاع الصناعات التحويلية العام	201
2-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ فى القطاع العام	202
3-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة المنسوجات فى القطاع العام	202
4-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية فى القطاع العام	203
5-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة الورق والكيماويات والمنتجات الكيماوية فى القطاع العام	203
6-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة المنتجات المعدنية والماكينات فى القطاع العام	204
7-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة الأجهزة والمهمات والأدوات الكهربائية فى القطاع العام	204
8-5	تطور قيمة الطاقة المتاحة والإنتاج الفعلى والطاقات العاطلة للقطاع الخاص والإستثمارى	205
9-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ فى القطاع الخاص	206
10-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة المنسوجات فى القطاع الخاص	206
11-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية فى القطاع الخاص	207
12-5	أسباب ظهور الطاقات العاطلة فى صناعة الورق والكيماويات والمنتجات الكيماوية فى القطاع الخاص	207